

هل انتهت الهدنة بين أنقرة والأكراد؟

■ **حميدي عبدالله**

أعلن «اتحاد الجماعات الكردية» وهو جماعة سياسية ينضوي تحت لوائها مقاتلون أكراد تابعون لحزب العمال الكردستاني، بأنه لم يعد يلتزم بالهدنة التي تمّ التوصل إليها عام 2013، ويهدد بشن هجمات اعتباراً من الآن (الأسبوع الماضي) ليس فقط ضدّ الجيش التركي، بل ضدّ السودد التي تنشئها تركيا في المنطقة الجنوبية الشرقية حيث الغالبية الكردية.

واضح أنّ تهديدات الأكراد التي لم تتحوّل بعد إلى مواجهة مسلحة فعلية تأتي بمثابة تحذير لحزب العدالة والتنمية من تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الحركة القومية الذي يشترط للمشاركة في الحكومة إنهاء عملية السلام مع الأكراد. ويعملر عما إذا كان هذا التحذير يصبّ في خاتمة تبرير رغبة أردوغان وحزب العدالة والتنمية بالهروب إلى انتخابات مبكرة بذريعة الحفاظ على الهدوء والاستقرار في تركيا وتجنّب مواجهة مسلحة مع الأكراد، أو وضع حزب العدالة في مازق الاختيار بين مسارات صعبة لا تصبّ في مصلحته، بمعزل عن كل ذلك، فإنّ اندلاع حرب جديدة بين الأكراد وتركيا ستكون هذه المرة مختلفة بطبيعتها وتدابعتها عن الحرب السابقة المستمرة منذ مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي. هذه المرة يمتلك الأكراد من الناحية السياسية والشعبية تأييداً كبيراً في صفوف أكراد تركيا، الذين بات حزب العمال الكردستاني بمثابة الممثل الحضري لهم، وسيكون من الصعب على الحكومة التركية تشكيل ميليشيات كردية متعاونة مع الجيش التركي على غرار ما كانت عليه الحال في الحروب السابقة قبل التوصل إلى الهدنة، ومن شأنّ نقض الهدنة أيضاً أن يفود إلى اندلاع حرب يمتلك فيها حزب العمال قدرات عسكرية، وتقاهاها دولياً وإقليمياً لمن يكتن متفورا له في حروبو السابقة، فتمّة الكثير من الأطراف في المنطقة ومن حسابات مختلفة تضمن إضعاف الحكومة التركية التي باتت سياستها تشكل تهديدا لمصالح دول وأطراف عديدة في المنطقة، وتتحجّن هذه الأطراف الفرصة المواتية للردّ على سياسات الحكومة التركية، وخلق الزّمام تقديراً عن لعب الدور الذي تتطلع إليه في المنطقة والذي يحمل طابعاً استعماريًا بعيد إلى الأذهان السيطرة العثمانية.

بيدٍهي أنّ العودة إلى خيار الحرب في ظل هذه الظروف الجديدة، وحيث ثمة عمق جديد للأكراد الأتراك في سورية والعراق في المناطق ذات الغالبية الكردية من شأنه أن يلحق خسائر كبيرة بتركيا، ليس فقط خسائرً في صفوف الجيش التركي، بل أيضاً على المستوى الاقتصادي، لأنّ التّدّم الذي حققته تركيا في الفترة السابقة يعود بالدرجة الأولى إلى الاستقرار الداخلي، وإلى الانفتاح على دول الجوار، وفي ظل تدهور علاقات تركيا مع غالبية دول الجوار، وأيضاً غياب الاستقرار في حال عادت الحرب مع الأكراد، فإنّ المناخ الاستثماري في تركيا يصبغ في غايه السلبية، وهذا من شأنه إعادة تركيا إلى ما كانت عليه قبل نهضتها الاقتصادية الأخيرة.

لكل هذه الأسباب قد يفضل أردوغان وحزب العدالة والتنمية الهروب من مواجهة الأكراد بفرض شروط حزب الحركة القومية، والتحالف مع حزب الشعب الجمهوري، أو اعتماد خيار الانتخابات المبكرة.

أوباما يوزع للحلفاء شهادات حسن سلوك ويجني مكاسب التفاهات...

■ **سعدالله الخليل**

بعكس عشرات القرارات الصادرة عن مجلس الامن استحوذ القرار 2231 والذي صادق على اتفاق قبينا حول الملف النووي الإيراني على أهمية واهتمام بالغين، ووصف بالقرار التاريخي والحاسم في مسار العلاقات الإيرانية .الغربية، خاصة أنه يلغي سبعة قرارات سابقة من مجلس الأمن تحت الفصل السابع بما ينهي حقبة العداة المعلن ويرسم لعقد مستقبلية عنوانها التحاور، وإنّ كان بمفردات مختلفة في الشكل بين واثق من سلوك طهران ومراقب لصدق نواياها... هو ما لا يغيّر في جوهر الاتفاق الذي وضع قطار العلاقات الغربية .الإيرانية على سكة الانطلاق. المتابع لتصرّحات الصف الأول لساسة الغرب يدرك حجم الجرأة التي امتلكوها لقول وترديد وجهة النظر التي لطالما تمسّكت بها طهران خلال سنوات التفاوض بانعدام البدائل عن الاتفاق وصعوبة الخيارات الأخرى المطروحة في حال فشل التوصل إلى الاتفاق، كبدائل الحرب الشاملة أو التعاضب مع تعاطف قوة إيران النووية بما يفتح المجال أمام تحوّلها إلى المجالات العسكرية كما يعقّد المهمة أمام الغرب بالتوصل إلى اتفاق.

نجحت طهران في اقتناص مكاسب الاتفاق وحافظت على سياستها بدعم الحلفاء واستبقّت القرار بالتمسك بسدة الحلفاء، في حين فشلت واشنطن عبر المفاوضات بوضع الملفات كافة في سلم النووية، في المقابل فرضت على المجتمع الدولي التعامل مع ملف العقوبات كسلة واحدة متكاملة يرتب على أي خرق من أي طرف انهيار الاتفاق ككلّ، وهو ما يقطع الطريق على أيّ رئيس أميركي قادم إعادة النظر بالاتفاق والسير في ترتيبات العودة إلى زمن العقوبات.

بالترزامن مع المصادقة على اتفاق فيينا في نيويورك كان الأميركي يطوي صفحة أخرى من مواجهة لا تقلّ شراسة عن مواجهة الملف النووي تمثل بإعادة العلاقات مع كوبا بعد أكثر من خمسين عاماً عن انحسار اقتصادي سياسي لجموعه الجزر الكوبية مارست خلالها واشنطن أشجع أفعال الحروب الاقتصادية والسياسية دون أن تتمكن من كسر إرادة الكوبيين، فما كان منها إلا الامتثال لمبادرة البابا فرنسيس لإنهاء القطيعة مع كوبا.

تنتهي واشنطن عهود الحروب كما أعلن رئيسها باراك أوباما بأنّه لا حروب في سياسته تجاه الشرق الأوسط، وهو ما يبدو في الشكل صحيحاً بالخروج من العراق والتوصل إلى اتفاق حول الملف النووي وعدم التورّط بشكل عسكري مباشر في الحرب على سورية، إلا أنّ المضمون لم يكن بالضرورة محض دبلوماسي، في أغلب الأحيان خاضت المفاوضات على صفيح ساخن في أكثر من جبهة في سورية واليمن والعراق وبأدوات محلية تارة وخارجية تارة أخرى إلى حين الوصول للحلظة إقرار الحقيقية والتي فرضت السير في التوسيات.

في عصر الاحتفالات والتي غاب عنها حلفاء واشنطن الإقليميون ربما لدeshتهم أو لخبيثهم التي استدعت من السيد الأميركي إرسال وزير دفاعه أشتون كارتر لتقديم ضمانات بأنّ الاتفاق ليس موجهاً ضدها بما يشبه شهادة الدكتوراه الفخرية التي تمنح في نهاية الخدمة لا تسمن ولا تغني من جوع في بازار السياسة والأمن والاقتصاد.

نجح الغرب وإيران في جني ثمار الاتفاق السياسية والاقتصادية، وحافظت طهران على سياساتها وحلفائها وخرجت أدوات الحرب الإقليمية بسواد الوجه وشهادة حسن سلوك أميركية فحوأها شكراً لتعاونكم حظاً أوفر في المرات المقبلة... صديقكم الوفي باراك حسين أوباما.

- «توب نيوز»
- الروسية وزير الخارجية السوري وليد المعلم بوصف الدعوة التي أطلقها الرئيس روسي فلاديمير بوتين لحلف بضمّ السعودية وسورية ضدّ الإرهاب بـ«المعجزة».
- الحلف الواقعي كما وصفته روسيا بضمّ روسيا وإيران والعراق ولبنان، وتدعى مصر إلى المشاركة، وملفها تونس.
- يعددها يُسأل الأُرديّ والسعودي والتركي إذا كانوا قد سمّوا من الرهان على الإرهاب لسقوط سورية ورئيسها، وياتوا يستشعرون خطر الإرهاب عليهم؟
- هكذا فعل بوتين ولما جازء السعودي بقول بحلف من دون إيران قال بوتين فلنبداَ الخطوة بالتزول السعودي عن شجرة العداة لسورية.
- يعرف بوتين أنّ السعودية تريد عزل سورية عن إيران، لكن لدى إيران الكثير مما يفرض على السعودية التفاوض.
- يسعى بوتين لمحنّ السعودية مخرجاً تدريجياً بالتراجع عن العداة لسورية ولو تأخر الانفتاح على إيران، وتسعى السعودية لتصوير ضغوطها وحربها على سورية وقد أنتجت ابتعاداً عن إيران لتزجّر التراجع.
- لسورية رد بسيط؛ ليس مطلوباً التحالف، ونحن مختلفون على التحالفات منذ الحرب العراقية الإيرانية، فإنّ كنتم صادقين في الحرب على الإرهاب ترجوا الأقبال بالأفعال وفقاً للتسليح والتمويل.

التعليق السياسي

البسابة

«الطائف ـ المبادئ العامة»

■ **حسين ماجد**

لجنة من الجامعة العربية، بصلاحيات مطلقة، قوامها ثورة وممكلتان، «الجزائر والمغرب والسعودية»، أصدرت

قراراً، بدعوة النواب اللبنانيين، إلى اجتماع في الطائف، وأعلنت وقف إطلاق النار، بموافقة كافة الأطراف اللبنانية، ويتدخل سوري ملخ، استبدلت اللجنة، من الوثيقة التي كانت قد أعدتها، عبارة «انسحاب الجيش السوري» بعبارة، «إعادة تجمع القوات السورية»، وقد لُبي 61 نائباً، وحضروا الاجتماع، وأقرّت «وثيقة الوفاق الوطني» بموافقة 58 نائباً، وكان عدد أعضاء المجلس النيابي اللبناني في حينه 99 نائباً، الذين تمّ انتخابهم بتاريخ، 3 أيار، من العام 1972، ومنذوا

لتأسيسه، حتى العام 1992. وفي 7 حزيران من العام 1991، عُيّنَت الحكومة اللبنانية، بموجب اتفاق «الطائف»، 55.

والبطان الصابر كمراً، في انتظار، مبادرة الصلح عنه هذه العداة السامة، وتليسه القوب المناسب، الصخعي، الطاهر، الشفاف، فيستعيد الوطن عافيته، وحيويته، ويتحصّن بوطنيته، وإنسانيته، برعاية شعبيه وجيشه ومقاومته.

اللبنانيون، جميعاً متشوّقون، للتعرّف على هذا «الميثاق» القوي القدير الخفي، المتّوج على راس الشرعية اللبنانية وسلطاتها، والمعزّز من بين بقية الاتفاقات والمواثيق، ويتساءلون، لأنه الممولو الوحيد الذي أنصر الحياة على الأرض اللبنانية، أم لأنه أكبر إخوته وأخواته الذين ولدوا خارج لبنان، في «جنيف»، لوزان، الطائف والدوحة» وهم من نسله ويحترموه لأنه كبيرهم، ويحافظون عليه لأصلته وخبرته؟

أخبرونا عن «العيش المشترك»، هل هو واقع واجد، أم هدف واعد، أم أسلوب جامد، أم مولود جاحد؟ ومن هم الشركاء؟

وماذا تنتج لبنان هذه الشركة، وماذا قدمت هذه الشركة؟ الشعب يقول لكم، عيشنا حوله «ميثاقكم» متوازبات لا تلتقي، وشركتكم هي للاتحار والاستغلال والتمييزات، وأنتم مع شركائكم أخصام، وللشعب أعداء، وحلّتم الناس ديونا ثقيلة، توفي من المواطنين، عبودية، وجهداً، ودماءً، وعيشكم المشترك، تضام وتقتال، وتنازب ورياء.

ميثاقكم الخفي، هو نظامكم العذبة، التركي الفرنسي، ثرثي وترعرع في أخصانكم، غذّته وأولّفته، مؤسساًكم، الدستورية، والمذهبية، والتربوية، والإعلامية، ومؤلّته مؤسساتكم التجارية المصرفية، كل ذلك تلبية لفرائزكم، ولشهوآتكم، ولنزواتكم، وبنران هذا النظام سخرتكم، وتلتهمكم، وحدمكم، لأنّ النار تنجّب الأخضر.

ويجذبها اليباس. بقية المبادئ العامة، المذكورة أعلاه والتي سترد لاحقاً بصورة أكثر شمولاً ودقّة، ووضوحاً، يمكن مقاربتها إيجاباً

على النحو التالي:

أ ـ لبنان في حينه لم يكن مستقلاً، ولبنان ليس واحداً، بل كان محتلاً، ويتكوّن من مناطق ومذاهب وقبائل وجماعات.

ب ـ لبنان العربي، لا يتعايش مع لبنان الطائفي، الإنزغالي، ولبنان لا يطبق مبادئ الأمم المتحدة، «حقوق المرأة، الزواج المدني»...

ج ـ الديمقراطية في لبنان، هي ديمقراطية الطوائف، والجماعات، المستمدة من القوة والمال والديموغرافية، لكل منها، والحقوق السياسية، والمساواة، لا تشمل جميع المواطنين، وكوثرنالبية الطوائف هي المتكتمة، وقد تجسّدت هذه الديمقراطية، بتعيين 55 نائباً، أيّ أكثر من نصف عدد نواب المجلس، وحملاً، إن المعين ليس حراً وهو يتصرّف من عينه، ولتاريخه، نسمع

وحلت محلها الفقرة التالية: «حـ إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية».

الفقرة (ي) من المبادئ العامة، «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك»، قد علّقت مضمون، وسخّنت كل ما ورد قبلها من مبادئ عامة، إنها دستور مواز، غير مكتوب، أسر «وثيقة الطائف» وسجنها. واستخدم «ميثاق العيش المشترك»، المحجوب، وغير المكتوب أداة تضييلية جاهزة، يشرف على تلويحها، «فقهاء الحكام» و «هامانات السلطة» وتقدّمها للقوى والجهات،ات، قرايين لأسيادهم «غُفّ الطلغ» لتلغى ما تحدّث عنه هؤلاء الأسياد، مرغمين كذباً، ومداهنة، وخوفاً، عن تنبيهم للحريات العامة، والديمقراطية، والتوازن، والعدالة، بهدف تغطية معاناة الوطن، وحجب وجروحه، وإخفاء زيف جسده المهنئ، وحاولين ستره بعباءة مزركشة ننته، ليست على مفاسه، وهي المسببة لنعله، وشلله، والتهابات المزمنة التي سنوّذي إذا ما استمرّت إلى زواله.

والوطن الصابر كمراً، في انتظار، مبادرة الصلح عنه هذه العداة السامة، وتليسه القوب المناسب، الصخعي، الطاهر، الشفاف، فيستعيد الوطن عافيته، وحيويته، ويتحصّن بوطنيته، وإنسانيته، برعاية شعبيه وجيشه ومقاومته.

اللبنانيون، جميعاً متشوّقون، للتعرّف على هذا «الميثاق» القوي القدير الخفي، المتّوج على راس الشرعية اللبنانية وسلطاتها، والمعزّز من بين بقية الاتفاقات والمواثيق، ويتساءلون، لأنه الممولو الوحيد الذي أنصر الحياة على الأرض اللبنانية، أم لأنه أكبر إخوته وأخواته الذين ولدوا خارج لبنان، في «جنيف»، لوزان، الطائف والدوحة» وهم من نسله ويحترموه لأنه كبيرهم، ويحافظون عليه لأصلته وخبرته؟

أخبرونا عن «العيش المشترك»، هل هو واقع واجد، أم هدف واعد، أم أسلوب جامد، أم مولود جاحد؟ ومن هم الشركاء؟

وماذا تنتج لبنان هذه الشركة، وماذا قدمت هذه الشركة؟ الشعب يقول لكم، عيشنا حوله «ميثاقكم» متوازبات لا تلتقي، وشركتكم هي للاتحار والاستغلال والتمييزات، وأنتم مع شركائكم أخصام، وللشعب أعداء، وحلّتم الناس ديونا ثقيلة، توفي من المواطنين، عبودية، وجهداً، ودماءً، وعيشكم المشترك، تضام وتقتال، وتنازب ورياء.

ميثاقكم الخفي، هو نظامكم العذبة، التركي الفرنسي، ثرثي وترعرع في أخصانكم، غذّته وأولّفته، مؤسساًكم، الدستورية، والمذهبية، والتربوية، والإعلامية، ومؤلّته مؤسساتكم التجارية المصرفية، كل ذلك تلبية لفرائزكم، ولشهوآتكم، ولنزواتكم، وبنران هذا النظام سخرتكم، وتلتهمكم، وحدمكم، لأنّ النار تنجّب الأخضر.

ويجذبها اليباس. بقية المبادئ العامة، المذكورة أعلاه والتي سترد لاحقاً بصورة أكثر شمولاً ودقّة، ووضوحاً، يمكن مقاربتها إيجاباً

على النحو التالي:

أ ـ لبنان في حينه لم يكن مستقلاً، ولبنان ليس واحداً، بل كان محتلاً، ويتكوّن من مناطق ومذاهب وقبائل وجماعات.

ب ـ لبنان العربي، لا يتعايش مع لبنان الطائفي، الإنزغالي، ولبنان لا يطبق مبادئ الأمم المتحدة، «حقوق المرأة، الزواج المدني»... ج ـ الديمقراطية في لبنان، هي ديمقراطية الطوائف، والجماعات، المستمدة من القوة والمال والديموغرافية، لكل منها، والحقوق السياسية، والمساواة، لا تشمل جميع المواطنين، وكوثرنالبية الطوائف هي المتكتمة، وقد تجسّدت هذه الديمقراطية، بتعيين 55 نائباً، أيّ أكثر من نصف عدد نواب المجلس، وحملاً، إن المعين ليس حراً وهو يتصرّف من عينه، ولتاريخه، نسمع

ما علاقة النظام السعودي بتغذية التطرف؟

أسئلة وجدنا بعض إجاباتها

■ **هشام الهيبيشان**

من الطبيعي أن تعيش بعض الشعوب العربية في دول مجلس التعاون الخليجي في هذه المرحلة بين مطرقة أخطائها التاريخية وسندان تمويل بعض أنظمتها للتطرف الذي ساهم في تعزيز الفوضى في المنطقة والوضع الإقليمي الخطر في المنطقة والنعكاس على ذلك على داخل هذه الدول الداعمة للتطرف. في هذه المرحلة بدأت دوائر صنع القرار الرسمية في هذه الدول، تبحث عن طوق نجاة لها، من تمدد وارتداد الإرهاب الذي صنعته عليها، هذا الإرهاب الذي حذّر منه كثير من المتابعين، وخصوصاً لمسار يبدو النظام السعودي للتنظيمات الإرهابية. ومع موجة هذه التحذيرات التي كانت وما زالت توجه للنظام السعودي، من الواضح أنّ النظام السعودي ما زال مستمراً في مغامراته ومقارماته التي ستوصل المنطقة ككل إلى حال الفوضى العارمة، ومن هنا يبدأ واضحا وجهنا الأزمة التي سببها النظام السعودي للشعب السعودي والدولة والسعودية والمنطقة بكل أركانها، ومن الواضح أنّ سياسات النظام السعودي، إن استمرت كما هي، ستقود المنطقة إلى حافة الهاوية، والمستفيد الوحيد منها هو الكيان الصهيوني. نحن نذكر حينئذ هنا إلى حديث الكثير من الأنظمة والدول والمنظمات التي بدأت تتخذ من سلوك النظام السعودي في دعم التطرف.

أميركا تحذر من سياسات النظام السعودي الذي «سقود المنطقة إلى الجحيم» بعيدا عن ما تحدت به أوباما قبيل زيارة أمراء وشياخ ومولو كل دول مجلس التعاون الخليجي لمنئج كامب دايفيد مؤخرا، حيث حذر وطريقة دعم مباشرة بعض هذه الدول من استمرار دعمها للتطرف في خطر ارتداد هذا التطرف عليها، سنعود إلى كلمة نائب الرئيس الأميركي جو بايدن، التي ألقاها في مطلع شهر تشرين الأول من عام 2014 في جامعة «هارفرد» حول سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والتي لم يتردد فيها بايدن باتهام حلفاء واشنطن بالتسبّب باتساع رقعة الإرهاب في المنطقة، عبر تسليح وتمويل الجماعات المتشدّدة. وسنّي بايدن السعودية تحديدا، كطرف سعى إلى إسقاط النظام في دمشق عبر استخدام كل الوسائل، وعلى رأسها تمويل وتسليح الجماعات المتشدّدة، ومنها «القاعدة» و«تنظيم الدولة الإسلامية»، وقال: «إنّ مشكلتنا الكبرى هي في حلفائنا في المنطقة، السعوديون أصدقاء كبار لنا، لكن هميج لوحد كان إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد لذلك شنوا حربا بالوكالة بين السنة والشيعة وقدموا مئات الملايين من الدولرات وعشرات الآف الأطنان من الأسلحة إلى كل المتطرفّين لذين يقولون بمقاتلة الأسد، انتهى الاقتباس. من هنا يظهر بوضوح حجج الإدراك الأميركي لخطورة الدور السعودي بدعم التطرف في المنطقة والعالم. ومع كل ذلك، ما زالت أميركا وضمن مشروعا الصهيوي .أميركي مستفيدة من كل هذه الفوضى التي تعم المنطقة لإنجاز مشروعه وتقسيم وتفكيك هذه المنطقة. مجلة «نسو ارست، الألمانية: «النظام السعودي في دعم التطرف في المنطقة وللتأكيد على دور النظام السعودي في دعم التنظيمات «الراديكالية» التي تغزو المنطقة فقد نشرته مجلة تسوارست الألمانية دراسة شاملة مطلع عام 2014 أجراها فريق تحريها مانويل أوكسراينر والصحافيان ديرك راينار وستيف ليرود، تحت عنوان «تنظيم الدولة الإسلامية له هو من صنع أميركا، وهنا أكدت المجلة أنّ ما يسمى تنظيم «دولة العراق والشام» أنشئ من قبل أجهزة الاستخبارات الأميركية لتحقيق مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فيما يتولى تمويله النظام السعودي، وتقوم حكومة حزب «العدالة والتنمية» في تركيا بتسهيل نشاطاته وعبور إرهابيين من أراضيها إلى سورية والعراق.

وهنا ننقل الجملة عن البروفسور خوسوفوسكي، وهو خبير في السياسة العسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، قوله إنّ «الاستخبارات الأميركية أنشأت عدة مجموعات إرهابية تنتشط في سورية والعراق لتحقيق مجموعة أهداف جيوسياسية أميركية في المنطقة»، مشيرا إلى اعترافات أدلي بها أحد متزعي تنظيم «القاعدة» الإرهابي في العراق عام 2007 والتي أكد فيها أنّ «اسم التنظيم هو مجرد ستار يخفي وراءه الغرب حقيقة قيامه الحقيقية له»، كما يظهر حجم الشراكة الخفية، الصهيوي،أميركية، السعودية، بدعم هذا التنظيم.

المخابرات الأميركية والبريطانية دفعتا دولا خليجية لتمويل وتسليح تنظيمات راديكالية في المنطقة

كشّف تشارلز شويبريدج في حديثة لإحدى وسائل الإعلام الروسية نهاية عام 2014،

البسابة

من يقول «نوابي، ووزرائي»، ورضا أن يكونا ملكية خاصة يخطأها النظام.

د ـ الشعب مصدر السلطات، والنائب يمدّه لنفسه لسنوات، والشعب صاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية، والنائب يملك القدرة والإرادة يمارسها بقوة الجماعات الطائفية، هـ، النظام قائم على التناحر والعداوة بين السلطات، وليس على التعاون، أما التوازن بينها، تنبئنا به، السلطة القضائية.

ويتجلى بالترويكا الرئاسية، فالسلطات مفصولة ولكنها غير مستقلة، ومتعاونة ولكن ليس للصالح العام، والتوازن بين الطائف هو أساس كل التوازنات، و . الاقتصاد الحرّ لبناء الوطن، لا يبني على استغلال جهود الدخيل رغم ما أشيع أو حقوقهم، وعلى النظام مراقبة مصادر الملكية الخاصة، والمبادرة الفردية المفكولة يجب أن تتفق وبرامج الدولة، أو تتكامل مع مشاريعها، وواقعنا الاقتصادي اليوم مؤثر فعلي لنتائج هذا التكلل، الذي لم يشمل الأسر التي دمرتها الحرب الطائفية.

ز ـ التوازن المتوازن للمناطق، ويكرر كلمة المتوازن يفهم أنها بين الطوائف، وأنها ليست لمجموع الشعب اللبناني وأنها

تعني توزيع الحصص على المناطق بالتساوي، والشاهد على ذلك، التوازن الذي تحقق بين بيروت «السوليدير، وعكار»؛

ح ـ القضاء المستقل، ومتعاونة ولكن ليس للنظام مراقبة مصادر الملكية الخاصة، والمبادرة الفردية المفكولة يجب أن تتفق وبرامج الدولة، أو تتكامل مع مشاريعها، وواقعنا الاقتصادي اليوم مؤثر فعلي لنتائج هذا التكلل، الذي لم يشمل الأسر التي دمرتها الحرب الطائفية.

ط ـ الأمانة في أيّ جزء، ولكن المشككة أنه، لا يريد، لا أن يقدّر، أو يمنع، بسبب ضعف القانون، أو تحجّزه، أو تخفيه، أما الشعب الذي تتحدّثون عنه، لم يعد شعبا، بل أصبح شعبا وجماعات، بعد أن تمزقوه باسنانكم، وغرّزتهم سياسياتكم.

المبادئ العامة هذه، لا تناسب، أو أنها غير كافية، لتجاوز، وإصلاح الواقع اللبناني، بعد إيقاف الحرب اللبنانية، وماذا تتمكن من بناء لبنان الجديد، إذا لم تكن عقبة في طريق بنائه، وهذا ما تجمع عليه أكثرية اللبنانيين، فيما تختلف حول العوامل التي منعت تطبيق «الوثيقة» لصحة الجميع، ويمكن القول أنّ الخلل الحاصل هو بتأثير عدة أسباب، مفردة ومتعددة:

- 1 ـ في الكتابة والتعبير.
- 2 ـ في الفهم والتفسير.
- 3 ـ في أسلوب وأنوات التنفيذ.
- 4 ـ عدم إرادة الدولة في التنفيذ.
- 5 ـ عدم القدرة على التنفيذ.
- 6 ـ عدم قابلية الوثيقة للتطبيق.
- 7 ـ منعت الوصاية، والخارج، تطبيقها تطبيقاً سليماً.
- 8 ـ منع تطبيقها، تبدّل وتطوّر الأوضاع في لبنان والمنطقة.
- 9 ـ وضعت لكي نصل إلى ما وصلنا إليه، عن سابق إصرار وتصميم.

وأخيراً وتوصي، مهما تعدّدت وتنوّعت العوامل والأسباب فإن هذه «الوثيقة» يجب طرحها على بساط البحث، وذلك بهدف التجنّد والتجديد، وأن نلتخص من العودة دائما إلى الوراء، ونستعين بالأجداد، والدين، وسيرة الأنبياء، وفتاوى الفقهاء، لأن سيرتهم مرشدا وليست سحبا لا يأنها، ونعوذ إلى العقل، والعلم، والمعرفة، وننتصر على الاتكالية، والجهل، والحماقة، والغياها، وإلى اللقاء مع «إصلاحات الوثيقة السياسية»

أراء

إيران نووية...

ماذا يعني ذلك للعرب؟

■ **محمد ح. الحاج**

دولتان على مساحة العالم أعلنتا سخطهما على الاتفاق الدولي مع إيران حول برنامجها النووي وملحقاته، ذلك يعني أنّ اعترافاً عالمياً قد حصل، وأنّ إيران دخلت مرحلة جديدة من التعامل مع دول العالم، لكنها دولة سلمية، هذا لا يعجب الكيان الصهيوني، وأيضا لم يعجب حكام السعودية، هنا اتفق الطرفان؛ لماذا؟

لا يعتبر قادة الكيان الصهيوني الاتفاق مصدر خطر على مصير الكيان، أمر مفهومي، فإيران لم تقبل ربط برنامجها النووي، ولا المفاوضات حوله بشكل متفاضل النظرة العلاقة مع الكيان الصهيوني، يعني أنّ هذا كان ناديا الأكثر رحابة وأنّ لم تصنع القنبلة النووية، الأمم املتكت المؤهّلات والأسرار والقدرات، لكنها دولة سلمية، هذا لا يعجب الكيان الصهيوني، وأيضا لم يعجب حكام السعودية، هنا اتفق الطرفان؛ لماذا؟
لا يعتبر قادة الكيان الصهيوني الاتفاق مصدر خطر على مصير الكيان، أمر مفهومي، فإيران لم تقبل ربط برنامجها النووي، ولا المفاوضات حوله بشكل متفاضل النظرة العلاقة مع الكيان الصهيوني، يعني أنّ هذا كان ناديا الأكثر رحابة وأنّ لم تصنع القنبلة النووية، الأمم املتكت المؤهّلات والأسرار والقدرات، لكنها دولة سلمية، هذا لا يعجب الكيان الصهيوني، وأيضا لم يعجب حكام السعودية، هنا اتفق الطرفان؛ لماذا؟
لا يعتبر قادة الكيان الصهيوني غير شرعي وهو إلى زوال، وأقرن القول بالعمل الذي تجسّد على أرض الواقع... طرد للكيان خارج الحدود الإيرانية واعتراف بدولة فلسطين ودعم لكل أشكال المقاومة ضدّ هذا الكيان الدخيل رغم ما أشيع أو تنسب عن امتلاكه عدة مئات من الرؤوس النووية، ورغم تهديدات قائده بضرب مراكز الأبحاث والمفاعلات على الأرض الإيرانية، وهذا ما لم يحصل لحسابات دقيقة وتقدير النتائج التي تلقاها العدو من المراكز المتخصصة في عالم الغرب... فهل سقط هذا الخيار أم أنّ قادة الكيان ينتظرون سانحةً ما الذي لم يعجب السعودية في اتفاق إيران مع العالم على سلمية برنامجها وإقرار هذا العالم بأحقية إيران في الولوج إلى ساحة العالم المتقدم والخرق من دائرة الدول المتخلّقة أو العالم الثالث... فالإيران اليوم من دائرتا بتركو مناسبة تمزّلا وأعلنوا فيها استعدادهم للتعاون مع «الشقيقات» العربيات وعلى رأسهم السعودية في كل المجالات العلمية والعسكرية والاقتصادية، وأنهم لا يفتخرون مطلقا في الصدام مع أي من هذه الدول، بل، على العكس شكلت إيران القطب الدائم الأكبر للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ودعمت الفكرة اللبنانية والفلسطينية في وجه العدوان الصهيوني، في الوقت التي كانت السعودية تصمت على عوانه أغلب الأحيان وساعة يستهدف الجنوبيين في لبنان، أو الأراضي السورية بيذا التشكيك والتضليل، وتظهر الشماتة والتشفيق وكان تحالفا سرّيا يقوم بينهم وبين العدو - الحقيقة هي ذلك باعتراف صهيوني، ويصمة سعودية ملكية ابتدأت زمن عبد العزيز وما زالت سارية الفعول حتى تاريخه.

الموقف السعودي يستحضر العديد من الأسئلة المشروعة، ومنها:

يملك الكيان الصهيوني مئات المقنوفات النووية، وحسب المتداول عريبا فإنّ هذا أكبر تهديد للأمن القومي والعربي؛ إلا أن يكون ذلك مجرد غطاء كلامي يجري استبداله اليوم بعداء مفتعل مع إيران التي اقتلعت بعد ثورتها من شرطي أميركي وحليف للكيان الصهيوني إلى قبض ذلك، وكنا تقرا ما بين سطور العلاقات الغربية أو أغلبها بنظام حميمية بائغة حدود ذوي القرى، فما الذي تغير؟

إذّا كانت إيران هي العدو الاستراتيجي للأمن القومي والعربي (بالعرف السعودي) فلماذا لا توضع السعودية تقاعيل بمخاطر ودواعي اعتباره عدواً، في العقاب لآيد من تبرير لإسقاط العداة للكيان الصهيوني رغم انبثاقه النووية.

انتقال إيران إلى مصاف الدول الكبرى، الأوروبية الأعلى، من حيث التطور العلمي والتقني والبحثي، خصوصا بعد استردادها لثرواتها وسقوط العناصر ففتح أبواب الغرب أمام إنتاجها التقني والنجاز والتبادل الاقتصادي والتكنولوجي معها، ألا يخدم محيطها، أو على الأقل الدول التي تتعاون معها بحكم الصلات والشواج والشراسة في دعم الحقد والوقوف في وجه العدو الزلّلي، إلا أن تكون للسعودية شراكة حقيقية ومصالح في قيامة الدولة اليهودية؛ وهذا يدفع آليا إلى العداة مع إيران ومنظومة مقاومة الاحتلال الصهيوني... البعض ما كان ليصدق قولنا إنّ حلفا مقدسا يقوم سرا بين الصهيو – ماسونية العالمية وبين آل سعود وهذا الحلف تضمتته وثنّته وتعهدت مكتوبة ومحفوظة في أدراج الولايات المتحدة الأميركية.

رغم أهمية الكيان الصهيوني للغرب، وهو من اقامه ووفر له أسباب الحياة والاستمرار، فقد بدأ هذا الغرب يضع في كفة الميزان مصالحه الذاتية بدبلا للمصالح الصهيونية قدر المستطاع، وبالقدر الذي يتخلص فيه من ضغوط اللوبي الصهيوني وخاصة في قمة هرم القيادة (أميركا) وبدا واضحا أنه ما من رئيس تنفيذي للولايات المتحدة الأمريكية استطاع مجابهة الضغوط الصهيونية ومفاعيل اللوبي إلا في فترة إدارته الثانية، أو أنه لا يمتدّ التجنّد، هل ينحسو أوباما مع أنه أخذ بمصالح الولايات المتحدة الأوروبية، إن الحدود القصوى، ووجد أن لا سبيل لمعاملة أكثر واستطادا إلى صعوبة المعضي في تطبيق العقوبات كما ترعّب قيادة الكيان الصهيوني، العقوبات التي طالت عدد بكثير من إيران ولو أنها المقوَّض الأكبر، لكن عجلة الاقتصاد الأوروبي المتباطئة كان لها دورها وضرر العديد من الدول الأوروبية الأقلّ ثموا شكلا رابا عاما ضاعطا لإنجاز الاتفاق ووضعوه موضع التنفيذ وبدء مرحلة جديدة في مرحلة إيران اليوم - الدولة المتقدّمة - الصاعدة.

دول الخليج العربي الصاعدة - الدائرة في الفلك السعودي تدرّك أهمية انتقال السيطرة الإيرانية إلى عضوية النادي الجديد، وبالتالي تحقيق توازن من نوع آخر، هو توازن الرب الذي لم يخالقه التطور الاستراتيجي ودخول ذلك النادي النووي لأنه مصوك أميركي وممّول سعودي، المشروع الباكستاني لم يكن سرّيا أو خافيا على المؤسسة الصهيوي - ماسونية، إنما خوف الغرب من تطوّر الهند وتقدّمها، الخوف من انحيازها إلى محيطها الأوروبّ (روسيا والصين) دفع بالمغرب إلى السكوت والتسريح على المشروع الباكستاني السعودي كآلية فرملة للمشروع الهندي يوازيه، وبذات الوقت لا يشكل خطراً على الكيان الصهيوني.

السعودية التي لا يمكن لها أن تنافس إيران واقعياً، ليس من حقها اتخاذ موقف عدائي من الاتفاق الدولي مع إيران التي لا تشكل عدواً فعلياً لها إلا أن كانت تشاطر العدو الصهيوني استشرافه هذا الخطر على المدينين والبعيد، والسعودية لا تشكل قطبا إقليمياً فاعلا على الساحة الشرقية بوجود مصر عربيا، وهي كانت حكومة بعقده العراق القوي التي علّمت بمهنتي الخبث على تحطيمه، وبعدة سورية، إيران لاعب إقليمي كبير باعتراف دولي باتت تخشاه، وتحسب له تركيا ألف حساب، ومنتظر أن ينالها من مכה الاتفاق نصيب، وبيعي أنّ من كان ينتظر استمرار عقابية إيران ووصولها مرحلة العجز عن حمل حلفائها في المنطقة لإسقاطهم قد جاء أمهه ووصل نهاية المطاف، الرسالة تقول انتهى زمن العريدة، جوا لا تفنّسكم مخرجا من الورطة، انتهى دورنا، وتحققت مصالحنا... التوقيع: حلف الناتو!

بدأ سباق الغرب حول إيران القوية، الخوف الجديد

من سباق النووي العالمي، وهو سابق لا يشكّل خطراً على عالمتنا العربي، بل هو جناح التوازن مع العدو الصهيوني... وليجذب حكام السعودية بعيدا عن الإلارة المذهبية التي يلبثونها بها، تماما كما يتاجر الصهاينة بأسلوة الخرافة التوراتية - اليهودية.